ماهية المنهج وأهميته في العلوم القانونية

1-ماهية المنهج وبيان وظيفته

أ- تعريف المنهج لغة واصطلاحا:

إن المنهج لغة يعني الطريق الواضح ، فيقال (نهج الطريق أي سلكه

أما من الناحية الاصطلاحية فإن المنهج يعني (طريقة التفكير العلمية التي يتبعها الباحث في مختلف دراساته وبحوثه تحقيقا لأهداف علمية ومعرفية ، والتي تبنى على العقلانية المنظمة والمنضبطة ، البعيدة عن العفوية والعشوائية ، والمتصفة بالمنطق والموضوعية)

ب - أصل كلمة منهج في اللغات الأجنبية

يسمى المنهج في اللغات الأجنبية بمصطلح Méthode بالفرنسية و Method بالإنكليزية و Metodo بالإيطالية والاسبانية ، وMethodik بالألمانية ....كلها مصطلحات تفيد نفس المعنى وهي مشتقة من الكلمة اليونانية Methodos التي تعني المتابعة ، والتي تشتق من الأصل اللاتيني Odos ومعناه الطريق ، وبالتالي فإن معناها بالتعبير اللاتيني متابعة الطريق

ج- وظيفة المنهج بين التوسيع والتضييق

أثارت المناهج في إطار مفهومها ووظيفتها جدلا فقهيا وفلسفيا واسعا بين أوساط الباحثين بحيث انقسمت آرائهم إلى التوجهات الثلاثة التالية :

أولا : اتجاه شكلي يرى أن وظيفة المنهج وظيفة تنظيمية وترتيبية تكتفي بتنظيم معارف الشخص ومعلوماته ولا تزيد في قدراته المعرفية ، وبالتالي يظل دورها شكليا منصبا على الظاهر دون الباطن , وفي هذا المعنى يقول الأستاذ بدوي أن "المنهجية هي فن التنظيم الصحيح للأفكار"

ثانيا : اتجاه موضوعي يوسع من دائرة هذه الوظيفة ويرى أن للمنهج وظيفة تعليمية تثقيفية تزيد في إدراك المرء ومعلوماته وبصيرته ، ولا تكتفي بتنظيم زاده المعرفي بل تطويره وتنميه، وفي هذا المعنى يقول ديكارت " أن المنهج السليم يزيد تدريجيا في معرفة المرء ويرفعها إلى لأعلى مستوى"

ثالثا : اتجاه شامل يجمع بين الوظيفتين التنظيمية والتثقيفية ويرى أن المنهج يؤدى الوظيفتين الشكلية والموضوعية إذ بقدر ما يرتب المعارف يزيد في تطويرها ، استنادا إلى كون العلم كمادة أولية لا نستطيع اكتسابها ولا تطويرها إلا بحسن ، وفي هذا المعنى قال احد الفقهاء " أن العلم عملية شاملة ولا التنظيم وسعة الفهم للوصول إلى يمكن فصل الحقائق والمعلومات التي يكتسبها الإنسان عن الأسلوب المتبع تلك الحقائق والمعلومات "

1- ماهية المنهج القانوني وبيان أهميته

أ- ماهية المنهج القانوني

إذا كان المنهج يعني عموما الطريقة العلمية التي يتبعها الباحث لإدراك الحقائق والمعلومات والمعارف ، فإن المنهج القانوني هو الأسلوب العلمي المتبع في مجال العلوم القانونية سواء تعلق الأمر بالجهود الفقهية أو الجهود التشريعية أو الجهود القضائية العملية أو الجهود الجامعية الأكاديمية والتي تتبع في إطار موضوعي بعيد عن الذاتية .

فانطلاقا من هذا التعريف نكتشف أن المنهجية القانونية هي مجموعة من العمليات المترابطة التي تتبع في الدراسات القانونية مهما كانت طبيعتها ، والهادفة إلى تطوير المعرفة القانونية في مختلف المجالات والميادين القانونية ، والتي قد تنصب على أية مرحلة من مراحل حياة القاعدة القانونية ، من نشأتها الأولى إلى صياغتها وتفسيرها وتطبيقها ، إلى مراجعتها أو إلغائها أو تعديلها...

ب- أهمية المنهج القانوني

أولا : العمود الفقري للدراسات القانونية

إذا كان المنهج يعتبر نصف المعرفة عند قلة من الفقهاء ، فإنه وبالنظر إلى أغلبيتهم يعتبر المعرفة كاملة ولا يمكن لأية دراسة قانونية أن تستقيم بدونه

وعلى هذا الأساس يعتبر المنهج العمود الفقري لعلم القانون وأداة معرفية أساسية وضرورية في كل الدراسات القانونية ، ولقد صدق من قال " أن القانون بدون منهج كالجسد بدون روح " وهذا ما يؤكد بحق أن علم القانون منهج أكثر مما هو مادة للبحث .

فالمنهج القانوني إذن يفيد كل باحث قانوني سواء أكان طالبا أو أستاذا أو محاميا أو محضرا قضائيا أو موثقا أو قاضيا أو مشرعا أو مستشارا...ومن ثمة يعتبر وبدون منازع زادا معرفيا لا يمكن لرجل القانون الاستغناء عنه أبدا .

ثانيا : أهمية المنهج في كل الجهود والدراسات القانونية

للمنهج أهمية بالغة في مختلف الجهود والدراسات القانونية وبيان ذلك فيما يلي:

➢ أهمية المنهج في الجهود الفقهية النظرية

إن الجهود الفقهية ومهما كانت طبيعتها لا تحقق هدفها المنشود إلا باتباع المناهج الملائمة ، والتي يمكن أن تنصب على مختلف النظريات والمذاهب والآراء والإشكالات المطروحة في علم القانون ، ومن خلالها يقدم الفقهاء وجهات نظرهم في ظل دراسات مستفيضة ومتنوعة قد تفيد في إثراء الفكر القانوني في الشرح والتحليل والانتقاد، وفي خلق المواد الأولية لبلورته في مختلف المجالات والتخصصات .

فبدون مناهج محددة ومنضبطة ستظل هذه الدراسات فارغة جوفاء.

➢ أهمية المنهج في الجهود التشريعية

إن مهمة صناعة القانون وصياغته ليست بالمهمة السهلة اليسيرة بل صعبة يجب أن توكل لأهل الاختصاص ، وفي هذا الإطار يحتاج المشرع إلى المنهجية السليمة في إعداد النصوص القانونية حتى تكون مرآة عاكسة لأوضاع المجتمع وتعبيرا صادقا عن تطلعات أفراده . وفي سبل ذلك يحتاج إلى الأدوات المنهجية الملائمة لإخراج القاعدة القانونية من صورتها النظرية إلى صورتها الواقعية العملية الصالحة للتطبيق، وهذا من خلال اختياره للصياغة القانونية الملائمة للغرض المنشود وللسياسة التشريعية المسطرة.

➢ أهمية المنهج في الجهود القضائية

إن القضاء - باعتباره اللسان الناطق للقانون – وهو يتولى مهمة تطبيق القانون على المنازعات المعروضة لا بد له من اتباع المناهج السليمة في تكييف الوقائع بالشكل

الصحيح بإعطاء الوصف الحقيقي لها ، وفي تفسير النصوص القانونية بالشكل السليم بإعطاء الكلمات معناها الحقيقي دون توسيع أو تضييق .

إن هذه العمليات من تكييف وتفسير وتطبيق لا تتم بشكل ألي أوتوماتيكي بل تتطلب منهجية وفنيات محكمة مبنية على التأهيل والتجربة، خاصة في مواجهة تلك النصوص المعيبة والتي كثيرا ما تتضمن من الأخطاء والغموض والنقص والتعارض ما لا يحتسب.

➢ أهمية المنهج في الجهود الأكاديمية

تعد المنهجية السليمة بكل مقوماتها المنطقية أداة ضرورية وأساسية تنظيما وتنويرا في كل الجهود الجامعية والأكاديمية

فعلى سبيل المثال لا الحصر ، يحتاج الباحث إلى إتباع المنهجية الملائمة في سبيل إعداد البحوث القانونية والرسائل والأطروحات ، أو تحليل النصوص القانونية أو التعليق على الأحكام والقرارات القضائية ... ، وبدون منهج يرسم طريقها ستظل هذه الجهود تائهة لا تف بأغراضها وستظل تراوح مكانها وتتخبط في ظلام طامس.

<u>ثالثا</u>: أهمية المنهج في مختلف مراحل القاعدة القانونية

تمر القاعدة القانونية بمراحل متعددة بدأ من خلقها ونشأتها الأولى ثم صياغتها كمرحلة ثانية ثم تفسيرها وتطبيقها كمرحلة ثالثة ، وقد تطول في الزمن أو تقصر بحسب أحوال تعديلها أو إلغائها ، وهي تحتاج في كل مرحلة إلى المنهجية الملائمة والتي نوجزها إتباعا :

➢ في مرحلة النشأة

لا بد من منهجية سليمة عند إخراج القاعدة القانونية من المحيط الاجتماعي وهذا عن طريق الدراسة المستفيضة لمختلف العوامل الاجتماعية المشكلة للأرضية الأولى المنشئة للقانون ، والوقوف على تفاعلها وسط المجتمع حتى تنشأ القاعدة القانونية النشأة الصحيحة كمرآة عاكسة لأوضاع المجتمع وتعبيرا صادقا عن تطلعات أفراده ، وفي هذا المعنى قيل " لا يوجد القانون إلا بوجود المجتمع

➢ في مرحلة الصياغة

ليس للقانون أن يخرج من الصورة النظرية إلى الوجود العملي الملموس المطبق على الواقع المعاش إلا باتباع المشرع لمناهج الصياغة الملائمة والتي قد تكون في أسلوبها مرنة أو جامدة ، كما قد يتبع فيها المشرع الطرق المادية في صورة الأرقام والشكليات أو صورة الطرق المعنوية في صورة القرائن والحيل القانونية .

➢ في مرحلة التفسير

عند تطبيق القاعدة القانونية على الحالة موضوع النزاع لا بد للقاضي من التأكد من النص الملائم بشأنها والقيام بتفسيره التفسير الصحيح ، وبدون توسيع أو تضييق . وفي سبيل ذلك فإن المنهج الذي يتبعه القاضي عند التفسير يختلف بحسب طبيعة النصوص وشكلها : فهناك النصوص القانونية الواضحة والتي تسهل الوصول إلى معانيها عن طريق الاستعانة بألفاظ النص وعباراته ، وبالتالي يخضها القاضي لمنهجية القواعد العامة في التفسير ,

وهناك من النصوص المعيبة المتضمنة للأخطاء أو الغموض أو النقض أو التناقض والتي لا يمكن الوصول إلى معانيها إلا باتباع منهجية خاصة تنصب على قواعد التفسير الخارجية ، وهذا باعتماد سياق النص ، أو الرجوع إلى حكمة التشريع ، أو الأعمال التحضيرية أو المصادر التاريخية للنص بحسب مقتضيات كل حالة على حدة ...

➢ في مرحلة المراجعة بالتعديل أو الإلغاء

ما دام أن القانون ظاهرة اجتماعية ومتضمن لقواعد وضعية من صنع البشر ، فأنه عرضة للتغيير أو التعديل أو الإلغاء حسب الحالات والمستجدات تماشيا مع متطلبات الأوضاع الزمانية والمكانية ، ومن ثمة فإن مراجعة قواعد القانون وأحكامه ضرورية لتحقيق موائمة النص مع الواقع

ولتحقيق هذه الموائمة والتوافق بين النص والواقع المستجد يلجأ المشرع إلى مناهج دقيقة في مراجعة النصوص واستعمال أساليب الصياغة الملائمة - سواء في التعديل أو الإلغاء - مراعيا في ذلك على وجه الخصوص : الموازنة بين ضرورات التغيير المستوجبة لمراجعة النص من جهة ، ومقتضيات الثبات والاستقرار في المعاملات حفاظا على الحقوق وتفاديا لزعزعة المراكز القانونية .